

دراسة قياسية لفعالية النظام الضريبي في زيادة إيرادات الموازنة العامة في اليمن خلال الفترة (1990-2015) م.

* د/ صالح عبدالله السالحي

ملخص الدراسة:

واجهت الجمهورية اليمنية بعد تحقيق الوحدة تحديات كثيرة ومتسرعة، منها اتساع عجز الموازنة العامة نتيجة عدم استقرار إنتاج النفط وأسعاره وهو الذي يساهم بالجزء الأكبر من إيرادات الموازنة العامة، الأمر الذي أوجب على الحكومة البحث عن بدائل للإيرادات العامة وتفعيل تلك البدائل، مثل: الاعتماد على الضرائب لتمويل نفقاتها.

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة مدى فعالية النظام الضريبي في زيادة إيرادات الموازنة العامة في اليمن، من خلال تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، ولتحقيق ذلك طرحت المشكلة التالية: ما مدى فعالية النظام الضريبي في زيادة إيرادات الموازنة العامة في اليمن؟ وبعد الدراسة القياسية باستخدام البرنامج الإحصائي القياسي (Eviews.13)، استنتجنا وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الضرائب والإيرادات العامة.

الكلمات المفتوحة: الضرائب والنظام الضريبي والإيرادات العامة، الإيرادات الضريبية، الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).



Abstract

After achieving unity, the Republic of Yemen faced many and accelerating challenges, including an increased deficit of the general budget as a result of the instability of oil production and prices, which contributes to the largest portion of the general budget revenues. This in turn, obligated the government to search for alternatives to public revenues and activate those alternatives, such as relying on taxes to finance its expenses.

The aim of this study is to determine how effective the tax system in increasing the general budget revenues in Yemen, by applying the Autoregressive Distributed Time Lags (ARDL) methodology. To achieve this, the following problem was posed: How effective is the tax system in increasing general budget revenues in Yemen? After applying the standard study using the standard statistical program (Eviews.13), we concluded that there is a long-term balanced relationship between taxes and public revenues.

Key words: taxes, tax system, public revenues, tax revenues, autoregressive distributed lags (ARDL).



المقدمة:

تحظى دراسة النظم الضريبية أهمية بالغة من الحكومة والقطاع العام، فاختلاف النظم الضريبية بين الدول يرجع أساساً إلى اختلاف النظم الاقتصادية في تلك الدول، كما يُعد النظام الضريبي الواجهة العملية والتطبيقية للسياسة الضريبية، وتأتي أهمية النظام الضريبي من مدى قدرته ونجاحه في تحقيق الأهداف التي تم التخطيط لها، ويكون فعالاً عندما تكون انعكاساته إيجابية على الاقتصاد المحلي ويحقق الاستقلال المالي والاقتصادي، ولكن فعالية النظام الضريبي تكون خاضعة لمتغيرات كثيرة من أهمها طبيعة العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المحيطة به.

لقد أدخلت على النظام الضريبي في الجمهورية اليمنية تعديلات عُرفت بالإصلاح الضريبي بهدف توجيه الأداء المالي والاقتصادي، والتوجه نحو الاقتصاد الحر ولجعل النظام الضريبي اليمني مناً ومواكباً للتحديث والتحديات المعاصرة، ورغم الأهمية الكبيرة والعوائد الضخمة التي يوفرها قطاع النفط للموازنة العامة للدولة، إلا أنه يظل قطاعاً غير مستقر وتحكم به عوامل خارجية يصعب التحكم بها، لذلك عملت الجمهورية اليمنية على إصلاح النظام الضريبي وزيادة فعاليته للحصول على مصدر مستقر للإيرادات العامة، ومنه نطرح مشكلة الدراسة الآتية:

ما مدى فعالية النظام الضريبي في زيادة إيرادات الموازنة العامة في اليمن؟

فرضيات الدراسة

- النظام الضريبي في اليمن فعال ويؤدي إلى زيادة إيرادات الموازنة العامة للدولة.

- توجد علاقة طردية بين الضرائب والإيرادات العامة.

- لا توجد علاقة طويلة الأجل بين الضرائب والإيرادات العامة.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توضيح مدى فعالية النظام الضريبي في الاقتصاد الوطني.

- توضيح حجم الحصيلة الضريبية في زيادة إيرادات الموازنة العامة.

- الإسهام في تقديم توصيات في ضوء نتائج الدراسة.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة في جانبين هما:

أ- الأهمية العملية: تظهر أهمية الدراسة العملية في معرفة مدى فعالية النظام الضريبي في زيادة

إيرادات الموازنة العامة، نظراً لقلة الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع، حيث ينطوي بإيرادات الموازنة العامة دور هام وكبير في تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع ومستمر لتقوية الاقتصادي الوطني، بالإضافة إلى تزويد المهتمين النظام الضريبي في اليمن بالمعلومات، والمؤشرات، والنتائج التي تخدمهم في مجال اهتمامهم.

بـ- الأهمية العلمية: تسهم هذا الدراسة بسد جزء من النقص في الدراسات والابحاث المهمة بهذا الجانب.

دّوافع اختيار الدراسة

لقد تم اختيار الموضوع بناءً على دوافع موضوعية، ودوافع شخصية.

الدوافع الموضوعية: تمثل في الظروف الاقتصادية التي تعيشها الجمهورية اليمنية، ومنها استمرار العجز في الموازنة العامة للدولة، رغم توافر ثروات وموارد ضخمة يمكن الاستفادة منها من أجل دعم النمو وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

الدوافع الشخصية: ميل الباحث إلى الدراسة في مواضيع المالية العامة، ومنها فاعالية النظام الضريبي في زيادة إيرادات الموازنة العامة، بالإضافة إلى عمله في وزارة المالية.

حدود الدراسة: تمت معالجة هذا الدراسة في اليمن خلال الفترة (1990-2015 م).

منهج وأدوات الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي فيما يخص الإطار النظري للدراسة والمنهج القياسي لدراسة مدى فاعالية النظام الضريبي في زيادة إيرادات الموازنة العامة اليمن، باستخدام الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews.13).

الدراسات السابقة

- دراسة (سفيان دربال، سي محمد لخضر، 2023م).

هدفت الدراسة إلى معرفة هل النظام الضريبي فعال ومرن أو يحتاج إلى إعادة تكييفه مع الواقع الحالي، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها أن النظام الضريبي الجزائري لا يتجاوب مع المتغيرات الاقتصادية وهذا ما يجعله غير منرن.

- دراسة (محمد الحراري، 2023م).

هدفت الدراسة إلى محاولة التعريف بأهم العناصر المتعلقة بالنظام الضريبي من حيث مفهومه وخصائصه ومزاياه ومحاولات إصلاحه في الجمهورية اليمنية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها أن أي تطور في المجال الاقتصادي يرتبط بشكل كبير بنظام ضريبي حديث ومواكب للتطور الاقتصادي

المضطرب في العالم.

- دراسة (فاطمة الوالي ومصطفى بنشлат ، 2022م).

هدفت الدراسة إلى إبراز مدى فعالية النظام الضريبي الجزائري في الاقتصاد الجزائري، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإيرادات العامة والإيرادات خارج المدروقات.

تقسيم الدراسة: تتضمن هذه الدراسة ثلاثة أجزاء هي:

- المحور الأول: مفاهيم حول النظام الضريبي.

- المحور الثاني: الاصلاحات الضريبية في اليمن.

- المحور الثالث: دراسة قياسية لفعالية النظام الضريبي في زيادة إيرادات الموازنة العامة في اليمن.

المحور الأول: مفاهيم حول النظام الضريبي.

تشكل الضرائب مصدر هام وكبير في الإيرادات العامة وفي الاقتصاد ككل، وذلك لدورها في توجيهه الاقتصادي وتمويل الموازنة العامة للدولة بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لذلك يتطلب الأمر توافر نظام ضريبي فعال ومنظم ومحكم يسهل تطبيقه عبر نصوص قانونية.

أولاً: تعريف النظام الضريبي.

يوجد مفهومان للنظام الضريبي المفهوم الضيق والمفهوم الواسع

المفهوم الضيق للنظام الضريبي هو مجموعة من القواعد القانونية والفنية التي تمكّن من الاستقطاع الضريبي في مراحله المتتالية من التشريع إلى الربط إلى التحصيل" (البطريق، 2001، ص 19).

المفهوم الواسع هو مجموعة محدودة ومحترمة من الصور الفنية للضرائب تتلاءم والواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للمجتمع، وتشكل في مجموعها هيكلًا ضريبياً متكاملاً يعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين الضريبية واللوائح التنفيذية من أجل تحقيق أهداف المجتمع" (ناصر، 2003، ص 18).

ثانياً: مرتکزات النظام الضريبي:

إن النظام الضريبي هو الأداة التنفيذية والعملية للسياسة الضريبية، حتى يكون كذلك فإن النظام الضريبي لا بد أن يرتكز على مجموعة من القواعد أهمها: (السالعي، 2018، ص 13).



١- تحديد الأهداف ذات الأولوية للنظام الضريبي للدولة، وخلال فترة زمنية محددة دون تجاهل الواقع، السياسي والاقتصادي والاجتماعي داخلياً وخارجياً.

٢- التنسيق بين السياسة الضريبية وباقى السياسات الاقتصادية الأخرى.

٣- التقليل من التناقضات الناجمة عن قرارات السياسة الضريبية في سعيها لتحقيق أهدافها من ذلك التوسيع في منح الامتيازات الضريبية لتحقيق أهداف اقتصادية، أو اجتماعية قد يكون على حساب الهدف المالي للضريبة.

٤- التوليف والمنزج المناسب بين أدوات السياسة الضريبية عند تحديد الهيكل الضريبي.

ثالثاً: أسس النظام الضريبي:

تعتمد بنية النظام الضريبي على ثلاثة أسس هي السياسة الضريبية، التشريع الضريبي والإدارة الضريبية، ويعتبر النظام الضريبي صياغة فنية للسياسة الضريبية للمجتمع فهو يصمم من أجل تحقيق أهدافها، حيث نجد أن النظام الضريبي الذي يصلح لتحقيق أهداف ضريبية معينة في مجتمع معين، قد لا يصلح لتحقيق أهداف السياسة الضريبية في مجتمع آخر.

١- **السياسة الضريبية:** تعتبر السياسة الضريبية أهم أداة من أدوات السياسة المالية التي تؤثر في جذب استثمارات القطاع الخاص، وترتبط بالنظام الضريبي باعتباره الوسيلة التي من خلاله تُنفذ السياسة الضريبية.

٢- **التشريع الضريبي:** هو عبارة عن صياغة لمبادئ وقواعد السياسة الضريبية في شكل قوانين، وذلك من أجل تحقيق أهدافها، لذلك يجب صياغة التشريع الضريبي بشكل جيد لسد منافذ التهرب الضريبي، وبشكل مناسب حتى يتکيف مع الظروف الاقتصادية للدولة.

٣- **الإدارة الضريبية:** تعتبر أداة تنفيذ النظام الضريبي، لذلك تعتبر الجهاز الفني والإداري المسؤول عن تنفيذ التشريع الضريبي، والتحقق من سلامته التنفيذ حماية لحقوق الدولة من جهة وحقوق الممولين من جهة أخرى، بالإضافة إلى اقتراح التعديلات للتشرعات الضريبية لغرض تحسين كفاءة النظام الضريبي، فالنظام الضريبي لا تكون له قيمة إلا من خلال الإدارة التي تُنفذ.

رابعاً: أهداف النظام الضريبي:

يقوم النظام الضريبي على مجموعة من الأهداف تحدد طريقة عمله وتوجهه وهي:

١- **الهدف المالي:** يعتبر النظام الضريبي من أهم أدوات توفير الإيرادات العامة، نتيجة لوفرة حصيلته من جهة، والمساكل المرتبطة بالأدوات الأخرى للتمويل من قروض واصدار السندات، فضلاً عن التمويل غير التضخيلى للضرائب.



2-الهدف الاقتصادي: أ- تحقيق النمو الاقتصادي: تتخذ الدولة النظام الضريبي كأداة للمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك من خلال عدة وسائل في المجال الضريبي أهمها الإعفاءات أو التخفيف للضريبة، مما يؤدي إلى زيادة الدخل المتاح لدى الأفراد والمستثمرين.

ب-تحقيق الاستقرار الاقتصادي: إن الاستقرار الاقتصادي هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات في المستوى العام للأسعار، ويعتبر النظام الضريبي أحد الأدوات الهامة التي يمكن الاعتماد عليها للتأثير على مكونات الطلب الكلي في الاتجاهات المرغوبة.

3- الهدف الاجتماعي: يساهم النظام الضريبي في تحقيق الأهداف الاجتماعية، حيث إن له دوراً كبيراً في عدالة توزيع الدخل، ومكافحة الفقر، والقضاء على بعض الظواهر الاجتماعية السيئة، إضافة إلى مسانته في تشجيع بعض النشاطات الثقافية.

4- الهدف الثقافي: يستعمل النظام الضريبي كأداة لمحافظة على التراث الثقافي للمجتمعات وتنميته، سواء بتمويله للصناديق والبرامج المعدة لذلك الغرض، أو بتقديم مزايا ضريبية لأنشطة التي تساهمن في تحقيقه.

5-الهدف السياسي: يستخدم النظام الضريبي لتحقيق أهداف سياسية محددة سواء داخل الدولة من خلال التمييز في المعاملة الضريبية بين الطبقات وتعزيز مركز السلطة الحاكمة، أو بين الدول من خلال تسهيل التجارة الخارجية مع بعض الدول، أو الحد منها فعند وجود علاقات طيبة مع دولة معينة تعمل الدولة على خفض، أو إعفاء سلعها من الضرائب الجمركية، وفي حالة تكون العلاقة العكس فيتم العمل على زيادة تلك الضرائب.(ناصر، 2003، ص59).

المحور الثاني: الاصلاحات الضريبية في اليمن.

شهد الاقتصاد اليمني صعوبات اقتصادية كبيرة خلال النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي نتيجة عوامل وصعوبات داخلية وخارجية، وبعد توحيد شطري اليمن عام 1990 تم دمج اقتصاديين قائمين على نظمتين شديدة التباين يتسم أحدهما بدرجة من الحرية الاقتصادية والآخر قائماً على التخطيط المركزي، وبعدها الحرب الأهلية عام 1994، كل ذلك أدى إلى تحمل الحكومة اليمنية أعباء مالية كبيرة تمت مواجهتها عبر البنك المركزي وهو ما أدى لتوسيع نقدi شديد وتفاقم في التضخم واضطراب في سعر الصرف، فشرعت اليمن في اصلاحات اقتصادية شاملة.

أولاً: تأسيس النظام الضريبي 1990-1994

تميزت هذه الفترة بتأسيس التشريعات الضريبية حيث اصدرت الحكومة عدد من القوانين الضريبية تم بموجها تحديد معالم النظام الضريبي في اليمن وتلك القوانين هي :-



- 1-قانون ضرائب الدخل رقم (31) لسنة 1991 م.
 - 2-قانون رقم (14) لسنة 1990 م بشأن الجمارك.
 - 3-قانون الضرائب على الإنتاج والاستهلاك والخدمات رقم (70) لسنة 1991 م.
 - 4-قانون ضرائب الدمغة رقم (44) لسنة 1991 م.
 - 5-قانون الضريبة على المركبات رقم (45) لسنة 1991 م.
 - 6-القرار الجمهوري رقم (29) لسنة 1993 م بشأن اللائحة التنظيمية لمصلحة الضرائب، حيث تم بموجب هذا القرار تحديد الهيكل التنظيمي لمصلحة الضرائب وإنشاء إدارة عامة للضرائب على الشركات على اختلافها
 - 7-قرار مجلس الوزراء رقم (164) لسنة 1992 م بشأن الرسوم القنصلية، وتم بموجب هذا القرار تنظيم عملية تحصيل الضرائب والرسوم القنصلية في البعثات الدبلوماسية اليمنية في الخارج.
- ثانياً: الاصلاح الضريبي 1995-2015:**
- سعت الحكومة اليمنية مع بداية تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي في عام 1995 إلى اصلاحات ضريبية بهدف تطوير النظام الضريبي من خلال إجراء تعديلات على القوانين الضريبية كما يلي:
- إجراء تعديلات على القانون رقم (31) لسنة 1991 م كالتالي:-
 - 1-تعديل قانون ضرائب الدخل بموجب القانون رقم (3) لسنة 1995 م.
 - 2-تعديل قانون ضرائب الدخل بموجب القانون رقم (13) لسنة 1996 م.
 - 3-تعديل قانون ضرائب الدخل بموجب القانون رقم (12) لسنة 1999 م.
 - 4- صدر قانون ضرائب الدخل الجديد رقم (17) لسنة 2010 م، وقد تميز هذا القانون مقارنة بالقانون السابق بالعديد من السمات التي تمثل أهمها:- تخفيض سعر ضريبة الأرباح من (35%) إلى (20%)، وتوقف تصاعد الضريبة على المرتبات والأجور على المكلف المقيم عند (36,000) ريال بدلاً من (120,000) ريال بدلاً من (15%)، وتحفيض ضريبة نقل ملكية العقار إلى (1%) بدلاً من (3%).
 - منح إعفاءات ضريبية للمشاريع والمنشآت الاستثمارية.
- بـ-تعديل قانون الضرائب على الإنتاج والاستهلاك والخدمات رقم (70) لسنة 1991 م كالتالي:-**
- 1-تعديل بموجب القانون رقم (4) لسنة 1995 م.

- 2- تعديل بموجب القانون رقم(14) لسنة 1996 م.
- 3- تعديل بموجب القانون رقم(4) لسنة 1997 م.
- 4- صدر القانون رقم(19) لسنة 2001 م بشأن الضرائب العامة على المبيعات، الذي حل محل قانون ضرائب الإنتاج والاستهلاك والخدمات رقم (70) لسنة 1991 م وتعديلاته.
5. تعديل بموجب القانون رقم (14) لسنة 2004 م بتعديل القانون رقم(70) لسنة 1991 م وتعديل القانون رقم (19) لسنة 2001 م.
- جـ- تعديل قانون رقم (14) لسنة 1990 م بشأن الجمارك كالتالي:-**
- 1- صدور القانون رقم (2) لسنة 1996 م بشأن التعريفة الجمركية.
 - 2- صدور القانون رقم (4) لسنة 1996 م بشأن إجراء بعض التخفيفات على التعريفة الجمركية.
 - 3- صدور القانون رقم (37) لسنة 1997 م بشأن تعديل التعريفة الجمركية.
 - 4- صدور القانون رقم (41) لسنة 2005 م بشأن التعريفة الجمركية ورُشد بموجبه هيكل التعريفة الجمركية وحصرها في ثلات حزم (25% - 10% - 5%) وكذا النص على إعفاء بعض السلع المستوردة من الرسوم الجمركية.
 - 5- صدر القانون رقم(12) لسنة 2010 م بتعديل قانون الجمارك رقم(14) لسنة 1990 م.
- ثانياً: تطور الإيرادات العامة في اليمن.**
- ساهمت إيرادات البترول في إجمالي الإيرادات بنسبة أكبر من إيرادات الضرائب والإيرادات الأخرى.

الجدول رقم (1) تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (1990-2015) (الأرقام بالملايين)

السنة	إجمالي الإيرادات	الضرائب	النفط	النسبة	الأخرى	النسبة	النسبة
1990	23,906	11,379	5,945	47.60	6,582	24.87	27.53
1991	37,751	15,454	11,695	40.94	10,602	30.98	28.08
1992	32,380	17,438	6,150	53.85	8,792	18.99	27.15
1993	36,253	21,090	7,475	58.17	7,688	20.62	21.21
1994	41,131	22,411	6,477	54.49	12,243	15.75	29.77
1995	89,267	42,662	23,296	47.79	23,309	26.10	26.11
1996	213,540	64,898	116,074	30.39	32,568	54.36	15.25
1997	286,841	77,835	166,938	27.14	42,068	58.20	14.67

النسبة	الأخرى	النسبة	النفط	النسبة	الضرائب	إجمالي الإيرادات	السنة
18.65	41,341	44.90	99,549	36.46	80,832	221,722	1998
8.83	25,611	60.25	174,833	30.93	89,745	290,189	1999
7.05	42,270	74.43	446,038	18.52	110,990	599,298	2000
3.33	18,164	74.35	406,115	22.33	121,976	546,255	2001
2.19	12,673	67.66	391,247	30.15	174,309	578,229	2002
7.78	50,976	62.54	409,907	29.68	194,537	655,420	2003
6.01	47,649	63.71	505,355	30.28	240,163	793,167	2004
5.20	56,897	68.80	752,689	26.00	284,416	1,094,002	2005
7.39	105,773	74.01	1,059,820	18.60	266,396	1,431,989	2006
10.66	150,675	67.04	947,829	22.31	315,414	1,413,918	2007
7.61	150,609	73.61	1,456,323	18.77	371,434	1,978,366	2008
11.95	152,743	56.01	715,800	32.04	409,553	1,278,096	2009
11.27	200,000	63.11	1,120,145	25.62	454,667	1,774,812	2010
8.31	142,000	69.41	1,186,275	22.28	380,767	1,709,042	2011
16.39	314,270	55.10	1,056,314	28.51	546,454	1,917,038	2012
17.95	374,691	52.02	1,085,673	30.03	626,844	2,087,208	2013
14.87	283,885	54.42	1,039,160	30.71	586,411	1,909,456	2014
28.42	282,843	23.87	237,555	47.72	474,955	995,353	2015
383.61	2,596,922	1,355.09	13,434,677	861.30	6,003,030	22,034,629	الإجمالي
14.75	99,882	52.12	516,718	33.13	230,886	847,486	المتوسط

المصدر :- وزارة المالية، نشرة إحصائية مالية الحكومة، إعداد مختلفة خلال الفترة (1990-2015).
 - وزارة التخطيط والتعاون الدولي، كتاب الإحصاء السنوي، إعداد مختلفة خلال الفترة (1990-2015).

شهدت الإيرادات العامة تزايداً كبيراً خلال الفترة (1990- 2015)، حيث ارتفعت من (23,906) مليون ريال عام 1990 إلى (353,995) مليون ريال 2015 أي تضاعفت (42) مرة تقريباً خلال ستة وعشرون سنة، وكانت أكبر حصيلة للإيرادات العامة عام 2013 حيث بلغت (2,087,208) ثم انخفضت نتيجة الحرب.

1- إيرادات النفط (البترول والغاز):-
 مثلت النسبة الأكبر في الإيرادات العامة وبنسبة تجاوزت (52%) خلال فترة الدراسة، وقد شهدت

ارتفاعاً ملحوظاً حيث ارتفعت من (5,945) مليون ريال عام 1990 إلى (237,555) مليون ريال عام 2015 أي تضاعفت (40) مرة تقريباً خلال فترة الدراسة، وبمتوسط سنوي (516,718) مليون ريال.

وكانت إيرادات النفط متذبذبة خلال الفترة (1995-1990) ومساهمتها منخفضة في الإيرادات العامة تمثلت في (%) 26 عام 1990 ونسبة (%) 25 عام 1995، وفي عام 1996 ارتفعت تلك الإيرادات وكان ذلك نتيجة الإصلاحات الاقتصادية ومنها تحريف سعر صرف الدولار، وكانت نسبة المساهمة في الإيرادات العامة في عام 1996 (54%)، بينما كانت أكبر حصيلة لها في عام 2011 حيث بلغت (1,186,275) مليون ريال وبنسبة بلغت (69%) في الإيرادات العامة، وفي عام 2015 انخفضت إيرادات النفط بشكل كبير حتى وصلت إلى (237,555) مليون ريال وبنسبة بلغت (24%) في الإيرادات العامة، نتيجة الأوضاع السياسية وال الحرب المشتعلة.

-2- الإيرادات الضريبية:-

الإيرادات الضريبية إحدى أدوات قياس فعالية النظام الضريبي، وذلك من خلال تتبع تطور إيراداتها ومكوناتها، وربطها بالواقع الاقتصادي والاجتماعي بالبلاد.

شهدت الإيرادات الضريبية تزايداً ملحوظاً خلال الفترة (1990- 2015)، حيث ارتفعت من (11,379) مليون ريال عام 1990 إلى (474,955) مليون ريال 2015 أي تضاعفت (42) مرة تقريباً خلال فترة الدراسة، وبمتوسط سنوي (230,886) مليون ريال.

مثلت مساهمة الإيرادات الضريبية نسبة تجاوزت (33%) في الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة، وشهدت ارتفاعاً ملحوظاً حيث ارتفعت من (11,379) مليون ريال عام 1990 إلى (474,655) مليون ريال عام 2015.

تزايدت إيرادات الضرائب خلال الفترة (1990-1994) بشكل ملحوظ وكانت مساحتها في الإيرادات العامة تمثل في (%) 47 عام 1990 ونسبة (%) 54 عام 1994، ومنذ 1996 ارتفعت تلك الإيرادات وكان ذلك نتيجة الإصلاحات الاقتصادية ومنها الإصلاحات الضريبية، وكانت أكبر حصيلة لها في عام 2013 حيث بلغت (626,844) مليون ريال وبنسبة بلغت (30%) في الإيرادات العامة، وفي عام 2015 انخفضت إيرادات الضرائب بشكل كبير حتى وصلت إلى (474,955) مليون ريال وبنسبة بلغت (48%) في الإيرادات العامة، وذلك بسبب الأحداث التي عصفت بالبلاد ونتج عنها انخفاض الإيرادات العامة.

-3- الإيرادات الأخرى:-

بلغ متوسط مساحتها في الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة ما نسبته (15%)، حيث كانت

(6,582) مليون ريال وبنسبة بلغت (28%) في الإيرادات العامة عام 1990 ، لتصل إلى (282,843) مليون ريال وبنسبة بلغت (28%) في الإيرادات العامة عام 2015، وكانت أكبر حصيلة لها في عام 2013 حيث بلغت (374,691) مليون ريال وبنسبة بلغت (18%) في الإيرادات العامة .

إن التعديل المستمر على القوانين دون ضرورة ملحة يتعارض مع مبدأ استقرار التشريع الذي يُعد من المبادئ القانونية التي تمثل إحدى الدعامات الهامة للعدالة واستقرار المراكز القانونية للأفراد، ومن ضمن الخصائص التي أثرت في النظام الضريبي اليمني عدم استقرار القوانين الضريبية وتعاقب التعديلات عليها، والمفارقة العجيبة في هذا الأمر أن بعض القوانين الضريبية تم تعديلاها حتى قبل العمل بها؛ مثال ذلك تعديل المادة 70 من القانون رقم 19 لسنة 2001 م بشأن الضريبة العامة على المبيعات قبل تطبيقه.

تجدر الإشارة إلى أن عدد القوانين الضريبية ولوائحها التي تم تعديلاها منذ العام 1990م حتى العام 2021م وصل إلى أكثر من 25 تعديل، وهو معدل مرتفع يؤثر في الاستقرار الضريبي في الدولة، على الرغم من أن الهدف الرئيس لتلك التعديلات بحسب تصريح الجهات المختصة هو تطوير النظام الضريبي ومواكبة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والدولية.(الحراري، 2023، ص 144)
المحور الثالث: دراسة قياسية لفعالية النظام الضريبي في زيادة إيرادات الميزانية العامة في اليمن خلال الفترة (1990-2015م).
أولاً: التعريف بمتغيرات نموذج الدراسة

- اعتمدت الدراسة على جمع بيانات السلسلة الزمنية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة من مصادر رسمية أهمها: كتب الإحصاء السنوية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء، والتقارير السنوية للبنك المركزي اليمني، ونشرة إحصائية مالية الحكومة الصادرة عن وزارة المالية.
- اختيار طريقة القياس الملائمة: توجد طرق عديدة تستخدم لقياس العلاقات الاقتصادية، وسوف نستخدم في هذه الدراسة لتقدير القياس طريقة الانحدار الذاتي لفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي القياسي(Eviews.13).

يتكون نموذج الدراسة من:

- إجمالي الإيرادات ويرمز له بالرمز Pt : ويمثل المتغير التابع.
 - المتغيرات المستقلة
- 1- الإيرادات الضريبية ويرمز لها بالرمز Tr : وهي تشمل الضرائب المباشرة، و الضرائب غير المباشرة.

2-الإيرادات النفطية ويرمز لها بالرمز O: وهي مجموع إيرادات النفط والغاز.

تم صياغة النموذج الاقتصادي كما يأتي:

$$\mathbf{Pr} = \mathbf{F}(\mathbf{Tr}, \mathbf{O})$$

ثانياً: دراسة استقرار متغيرات الدراسة

الجدول رقم (2): اختبارات ديكى- فوللر وفيليپس- بيرون في المستوى (Level).

(P - P)			(ADF)			Variables
None	Trend & intercept	Intercept	None	Trend & intercept	Intercept	
-0.30 {0.56}	-2.06 {0.54}	-1.29 {0.63}	-0.07 {0.69}	-1.61 {0.81}	-1.09 {0.70}	(pr)
-2.66 {0.94}	-4.37 {0.31}	-3.72 {0.86}	1.43 {0.95}	-1.68 {0.72}	2.25 {0.99}	(tr)
-0.82 {0.35}	-1.66 {0.74}	-1.53 {0.50}	-2.66 {0.53}	-4.37 {0.64}	-1.29 {0.61}	(o)
2.68	4.47	3.79	2.68	4.47	3.79	Significance level{%.1}
1.96	3.64	3.01	1.96	3.64	3.01	Significance level{%.5}
1.61	3.26	2.65	1.61	3.26	2.65	Significance level{%.10}

- المصدر: حسيت بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews.13.

- الأرقام بين القوسين {} تمثل الاحتمالية الإحصائية {P.Value}.

يتضح من نتائج اختبارات الاستقرار (ADF) و (P-P) في الجدول رقم (2)، أن جميع السلالس
الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى (Level) وبناءً على ذلك فإنه لا بد من
إعادة اختبار استقرار السلسلة الزمنية الخاصة بالنموذج عند الفروق الأولى.

الجدول رقم (3): اختبارات ديكى-فوللر وفيلبس-بيرون عند الفرق الأول (1^{st} difference)

(P - P)			(ADF)			Variables
None	Trend & intercept	Intercept	None	Trend & intercept	Intercept	
-2.66 {0.00}	-4.39 {0.09}	-3.74 {0.02}	-2.03 {0.04}	-1.70 {0.12}	-2.03 {0.04}	(pr)
-2.66 {0.00}	-3.39 {0.08}	-3.74 {0.00}	-2.31 {0.00}	-7.05 {0.00}	-4.20 {0.00}	(tr)
-6.22 {0.00}	-6.39 {0.00}	-6.18 {0.00}	-2.98 {0.00}	-2.95 {0.16}	-2.93 {0.05}	(o)
2.68	4.47	3.79	2.68	4.47	3.79	Significance level {1%}
1.96	3.64	3.01	1.96	3.64	3.01	Significance level {5%}
1.61	3.26	2.65	1.61	3.26	2.65	Significance level {10%}

- المصدر: حسبت بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews.13.

- الأرقام بين القوسين {} تمثل الاحتمالية الإحصائية {P. Value}، وتم اعتماد مستوى (0.05)

أساساً لقبولها.

يتضح من نتائج اختبار ديكى- فوللر الموسع (ADF) في الجدول رقم(3)، أن السلسل الزمنية لمتغيرات النمو الاقتصادي والإيرادات الضريبة والإيرادات النفطية والإيرادات الأخرى والنفقات الجارية والنفقات الاستثمارية والقروض قد استقرت عند فروقها الأولى(1^{st} difference).

نتائج اختبار فيلبس- بيرون (P-P) النتائج التي توصل إليها اختبار (ADF).

ثالثاً: تحديد الشكل الرياضي للنموذج

يؤدي التحديد الخاطئ لصيغة النموذج، إلى أخطاء في قياس وتفسير العلاقات بين المتغيرات في النموذج، بناءً على ذلك تم اختيار الصيغة الخطية للنموذج لأن نتائجها كانت الأفضل.

وبذلك تأخذ معادلة النمو الاقتصادي الصيغة الآتية:

$$PR = \beta_0 + \beta_1 TR + \beta_2 O + U.$$

حيث أن: 1- معلمة الثابت β_0 .

2- معلمات المتغيرات المستقلة β_1, β_2 .

3-المتغير العشوائي: أو حد الخطأ ويرمز له بالرمز (U).

ولاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشتركة بين المتغيرات وتقدير النموذج في إطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM). (Unrestricted Error Correction Model)

يستلزم ذلك القيام بالإجراءات الآتية:

أ: تحديد رتبة النموذج: نظراً لحساسية التوزيع الإحصائي لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) تجاه التأخير الزمني فإنه لا بد من تحديد رتبة - فترة إبطاء- النموذج، ويتم ذلك من خلال إجراء متوجه انحدار ذاتي غير مقيد (Model Unrestricted VAR) للنموذج، بحيث تصبح الرتبة الملائمة للنموذج هي التي تملك أقل قيمة للمعايير المتمثلة بمعيار معلومات أكايكى (AIC)، ومعيار معلومات شوارز (SC)، ومعيار خطأ التنبؤ النهائي (FPE)، ومعيار معلومات حنان وكوي- H.

.(Q)

لما كانت سلاسل النموذج سنوية ليست طويلة جداً حيث مثلت (26) مشاهدة خلال الفترة (1990- 2015 م) ، فقد تم اختبار النموذج عند (1) فترات تباطؤ.

الجدول رقم (4) اختبار فترات تباطؤ النموذج

Lag	FPE	AIC	S.C	H-Q
0	2.98e+30	78.683	78.829	78.723
1	1.96e+29*	75.951*	76.536*	76.1134*

- المصدر: حسبت بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EVIEWS 13.

* تشير إلى فترة الإبطاء المختارة بواسطة المعيار.

توضّح النتائج في الجدول رقم (4)، أنّ فترة الإبطاء الملائمة لنموذج الدراسة هي فترته واحدة كونها معنوية عند كافة معايير المفاضلة (Lag=1) FPE, H-Q,AIC,(Sc)

ب: حساب إحصائية (F) بواسطة اختبار (Bounds Test)، ويتم في هذا الإجراء اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات مستويات المتغيرات المبسطة لفترة واحدة بواسطة اختبار (- Bound Test، وتكون فرضيات الاختبار كالتالي:

- فرضية العدم: تُشير إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

$$H_0 = b_1 = b_2 = 0$$

- الفرضية البديلة: تُشير إلى جود علاقة توازنية طويلة الأجل.

$$H_1 \neq b_1 \neq b_2 \neq 0$$

ج: إيجاد علاقة التكامل المشترك: حدد (Pesaran) القيم الحرجية الدنيا والعليا لـإحصاء (F^*) الذي يختبر الفرض البديل القاضي بوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات مقابل فرض العدم القاضي بعدم وجودها.

ويفترض حد القيمة الحرجية الدنيا أن كل المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر (0)، ما يعني عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، بينما يفترض الحد الأعلى أن كل المتغيرات متكاملة من الدرجة واحد (1)، ما يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المعنية.

ومن خلال مقارنة القيمة المحسوبة لـإحصائية (F) بالقيمة الحرجية المحسوبة من قبل (Bound) :

أ- يتم رفض فرض العدم (توجد علاقة تكامل مشترك) إذا تبين أن القيمة المحسوبة لـإحصائية (F^*) أكبر من قيمة الحد الأعلى للقيمة الجدولية المناظرة لها.

ب- يتم قبول فرض العدم إذا كانت القيمة المحسوبة لـإحصائية (F^*) أقل من قيمة الحد الأدنى للقيمة الجدولية المناظرة لها.

ج- إذا وقعت القيمة المحسوبة بين الحدين الأدنى والأعلى، فالنتائج ستكون غير محددة، ما يعني عدم القدرة على اتخاذ قرار لتحديد مما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.

د- أما إذا تبين أن جميع متغيرات النموذج متكاملة في المستوى يتم مقارنة قيمة إحصائية (F^*) المحسوبة بالقيمة الجدولية للحد الأدنى، وفي المقابل إذا كانت جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى يتم مقارنة قيم إحصائية (F^*) المحسوبة بالقيمة الجدولية للحد الأعلى. عند مستوى المعنويات المختلفة^(*)، يكون القرار كالتالي:

^(*) نظراً لما يتمتع به اختبار (Bounds Test) من توزيع غير معياري، فإن هناك قيمتين حرجة لـإحصاء (F) المحسوبة، قيمة الحد الأدنى وفتقرض أن السلسل ال الزمنية للمتغيرات متكاملة من الدرجة صفر أي ساكنة في المستوى، و قيمة الحد الأعلى وفتقرض أن سلسل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى.

جدول رقم (5): اختبار التكامل المشتركة باستخدام منهج الحدود (Bounds Test)

Null hypothesis: No levels relationship

Number of cointegrating variables: 2

Trend type: Rest. constant (Case 2)

Sample size: 23

Value				Test Statistic			
4.657098				F-statistic			
1%		5%		10%			
I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	Sample Size	
6.265 5.000	5.155 4.130	4.428 3.870	3.538 3.100	3.695 3.350	2.915 2.630	30	Asymptotic

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

- المصدر: حسبت بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 13.

يتبيّن من نتائج الجدول رقم (5)، وجود علاقة توازنيّة طويلة الأجل؛ حيث قدرت إحصائية (F) لاختبار (Bounds-test) بـ (4.66)، وهذه القيمة تُعد أكبر من قيم الحد الأعلى للقيم الحرجة المناظرة للاختبار عند مستوى المعنوية (5%)، بناءً على ذلك يتم قبول الفرضية البديلة التي تُشير إلى وجود علاقة التكامل المشتركة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

رابعاً: تقدير النموذج في الأجل الطويل

قياس العلاقة طويلة الأجل في إطار نموذج التكامل المشترك (ARDL)، تتضمن الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل، ثم تقييم النموذج والمعلمات.

أ- تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل

والحصول على معاملات المتغيرات التفسيرية في الأجل الطويل، يتم إجراء انحدار بطريقة

المربعات الصغرى العادلة (OLS) لمعادلة الأجل الطويل بالصيغة التالية:

$$Y_t = C + b_1 X_{1,t-1} + b_2 X_{2,t-1} + U_t \dots \dots \dots \quad (1)$$

حيث أن: (b₁, b₂, ... , b_k) تُعبر عن معلمات المتغيرات في نموذج الأجل الطويل.

وُشير (C) إلى الجزء القاطع، و(U_t) تُعبر عن الحد العشوائي، (T) تُعبر عن الزمن.

ويبيّن من قياس معلمات النموذج في الأجل الطويل، أن بعض المعلمات المقدرة كانت معنوية عند مستوى (5%)، والبعض لم تكن معنوية، في حين جاءت معظم إشارات معلمات النموذج المقدر

كما تُشير إليه النظرية الاقتصادية والطرح النظري.

الجدول (6) مقدرات معلمات الأجل الطويل (المتغير التابع PR).

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TR	1.61	0.16	10.29	0.00
O	1.003	0.03	38.36	0.00
C	-16.02	102.02	-1.60	0.13

- المصدر: حسبت بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 13.

$$PR = -16.02 + 1.61 PT + 1.003 O + U.$$

ب- تقييم معلمات النموذج في الأجل الطويل

بعد تقدير النموذج تأتي مرحلة تقييم معلمات النموذج، وهناك معيارين أساسين لعملية

التقييم، وتمثل الآتي:

1- المعنوية الاقتصادية

تحدد المعايير الاقتصادية من خلال افتراضات معينة، تضعها النظرية الاقتصادية حول طبيعة العلاقة بين المتغيرات، ووفقاً لهذه الافتراضات يتم الحكم على سلامة التقديرات من الناحية الاقتصادية، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة وخصوصية الظاهرة محل الدراسة، فإذا جاءت المعلمات المقدرة على عكس ما تقرره النظرية، فإن هذا يكون مبرراً لرفض هذه المعلمات مالم يوجد من المبررات المنطقية القوية، ما يؤدي للتسليم بصحة التقديرات ورفض ما تقرره النظرية.

ويتبين من نتائج نموذج الأجل الطويل الوارد في الجدول رقم (6)، ثبوت المعنوية الاقتصادية للمتغيرات المستقلة المتمثلة بـ(الإيرادات الضريبية والنفطية) بينما (الثابت) لم يكن معنوياً، ويمكن إيجاز ذلك في الآتي:

- أظهرت النتائج العلاقة الطردية بين الإيرادات الضريبية (PT) وإجمالي الإيرادات العامة، وهذا يتواافق مع توقع النظرية الاقتصادية بوجود علاقة إيجابية بين الإيرادات الضريبية وإجمالي الإيرادات العامة، فارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة (61%)، سيؤدي إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة بمعدل (16%) تقريباً.

- أظهرت النتائج العلاقة الطردية بين الإيرادات النفطية (O) وإجمالي الإيرادات العامة، وهذا يتواافق مع توقع النظرية الاقتصادية بوجود علاقة إيجابية بين الإيرادات النفطية وإجمالي الإيرادات العامة، فارتفاع الإيرادات النفطية بنسبة (10%)، سيؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي بمعدل (10%) تقريباً.

2- المعنوية الإحصائية لمعلمات النموذج المقدر

يتبع من نتائج نموذج الأجل الطويل الواردة في الجدول رقم(6)، ثبوت المعنوية الاقتصادية للمتغيرات المستقلة المتمثلة بـ(الإيرادات الضريبية والنفطية)، بينما (الثابت) لم يكن معنوي المتمثلة في الآتي:

أ- إحصائية (t): تستخدم إحصائية (t) لاختبار معنوية المعالم المقدرة في حال كان حجم العينة صغيراً أقل من (30) عينة، ولما كانت القيمة المعيارية للتوزيع (t_{tab}) عند (24) درجات حرية وبمستوى ثقة (95%) هي ($t_{0.05} = 1.76$)، عندها تجذاز المعاملات المقدرة لـ(الإيرادات الضريبية والنفطية) اختبار المعنوية الإحصائية.

ب- قيمة باي (P-values): ومن الجدول (6) تشير قيمة بأي إلى أن المعاملات المقدرة للمتغيرات المتمثلة بـ(الإيرادات الضريبية والنفطية) لها تأثير على إجمالي الإيرادات العامة عند مستوى معنوية (5%).

خامساً: تقدير النموذج في الأجل القصير باستخدام تصحيح الخطأ
 يُعد نموذج تصحيح الخطأ أكثر النماذج ملائمة لتقدير العلاقة بين المتغيرات في الأجل القصير، وتقتضي نظرية جرانجر للتمثيل بأن وجود التكامل المشترك يعني إمكانية تصميم نموذج تصحيح الخطأ على هيئة فروق أولى للمتغيرات؛ مع إضافة حد تصحيح الخطأ (ECM^(*)).

وتتضمن هذه المرحلة تقدير الصيغة الشرطية لنموذج تصحيح الخطأ في ظل منهج (ARDL)، وفقاً لطريقة المربعات الصغرى العادلة (OLS) يتم إجراء انحدار لنموذج تصحيح الخطأ المتمثل بالمعادلة الآتية:

$$\Delta PR_t = C + \sum_{i=1}^{P^1} \Delta b_1 TR_{t-1} + \sum_{i=1}^{P^2} \Delta b_2 O_{t-1} + \theta ECM_{t-1} + U.$$

حيث أن:

(ECM_{t-1}): تُعبر عن حد تصحيح الخطاء، و(θ) معامل سرعة التعديل.

(P_2, P_1): تُعبر عن عدد المتأخرات الزمنية في النماذج .

(*) يُسمى (ECMt-1) بـحد تصحيح الخطأ، و(θ) معامل سرعة التعديل، وهو يقيس مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف المتغيرات المستقلة في الأجل القصير عن قيمها التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، أي يُشير إلى مقدرة المتغير التابع في العودة إلى التوازن في الأجل طويل بعد انحرافاته في الأجل القصير، ومن المفترض أن تكون إشارة حد تصحيح الخطأ سالبة لتشير إلى اتجاه العلاقة نحو التوازن طولية الأجل.

ويتبين من نتائج قياس نموذج تصحيح الخطأ، أن إشارات المعلمات المقدرة جاءت كما يُشير إلى الطرح النظري، جاءت المعلمات معنوية.

الجدول(7) نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ (ECM) (المتغير التابع ΔPR).

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TR)	1.61	0.13	-4.21	0.000
D(O)	1.002	0.20	50.77	0.000
ECM(-1)	-0.17	0.036	-4.79	0.000

- المصدر: حسبت بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EVIEWS.13

وتبين النتائج في الجدول رقم (7) أن معلمات نموذج الأجل القصير تتوافق إلى حد ما من حيث الإشارات ومستوى المعنوية مع معلمات نموذج الأجل الطويل، حيث أن المعنوية الاقتصادية قد ثبتت لجميع متغيرات النموذج، ويمكن إيجاز ما سبق في الآتي:

تبين من نتائج الجدول (7) أن معلمة حد تصحيح الخطأ (ECM) جاءت معنوية عند مستوى الدلالة (5%), وذات إشارة سالبة (-0.17)، لتدل على أن سلوك النمو الاقتصادي قد يستغرق عند حدوث أي صدمة حوالي (17) فترة حتى يصل إلى وضع التوازن طويلاً الأجل.

أما إذا تحدثنا بلغة سرعة التعديل، فنقول أن حوالي (17%) من اختلالات توازن النمو الاقتصادي في الأجل الطويل يتم تصحيحة خلال الفترة الواحدة (سنة)، وهذا ما يدعم فرضية التكامل المشترك.

سادساً. الاختبارات الإحصائية

لاعتماد النموذج في تقدير الآثار القصيرة والطويلة الأجل، ينبغي التأكد من جودة واستقرار النموذج المستخدم وسلامته من المشاكل القياسية، ويتم ذلك بإجراء الاختبارات الآتية:

1- اختبار المعنوية الإحصائية الكلية للنموذج المستخدم

من خلال معامل التحديد (R^2) واختبار فيشر (F_{cal})، اتضح إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد يساوي ($R^2 = 0.99$)، وهي قريبة جداً من الواحد، أي إن المتغيرات المفسرة تحكم (99%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (النمو الاقتصادي) مما يدل على أن هناك ارتباط قوي جداً بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المفسرة، أما الباقى (1%) فتفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ، يهدف اختبار فيشر (F_{cal}) إلى فحص معنوية النموذج كل بدرجة ثقة معينة، أي اختبار معنوية تأثير المتغيرات التفسيرية كحزمة واحدة على المتغير التابع، ويختلف مدلول اختبار معنوية النموذج ككل عن اختبار معنوية المتغيرات التفسيرية؛ حيث قد تكون

كل معلمة مقدرة لها معنوية إحصائية عند اختبارها بصفة مستقلة برغم من إن اختبار معادلة الانحدار ككل (F-Test) للنموذج ليس له معنوية إحصائية، وُشير إحصائية فيشر (f_{cal}) المحسوبة إلى معنوية النموذج المستخدم؛ حيث بلغت إحصائية فيشر حوالي (821) عند احتمالية (0.01).

جدول رقم (8) المعنوية الإحصائية الكلية للنموذج

$R^2 = 0.996$	$R^{-2} = 0.995$
$F-$ statistic = 821	Prob($F-$ statistic) = 0.0000

المصدر: من إعداد الباحث من خلال نتائج برنامج Eviews.13.

2- الارتباط الذاتي

يُشير الارتباط الذاتي إلى أن أخطاء المشاهدات، لا ت sigue التوزيع الطبيعي، فضلاً عن ارتباطها فيما بينها وعدم استقلالها بعضها عن بعض.

عندما تتضمن المتغيرات المستقلة متغيرات تابعة، ذات فقرات إبطاء، فإن إحصائية Durbin-Watson لا تصلح لاختبار الارتباط الذاتي بين الباقي لأنها تكون منحازة، وتم اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء في نموذج الدراسة من خلال الاختبارات الآتية:

- أ- دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية Correlogram of Residuals وُتستخدم دالة Correlogram for Residuals للكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء، في حالة وجود متغيرات تابعة بفترات إبطاء ضمن المتغيرات المستقلة.

جدول(9) دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية Correlogram of Residuals

Date: 01/16/24 Time: 15:13
 Sample (adjusted): 1993 2015
 Q-statistic probabilities adjusted for 3 dynamic regressors

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*
-	-	1	0.101	0.101	0.2672 0.605
-	-	2	-0.142	-0.154	0.8208 0.663
-	-	3	0.443	0.492	6.4646 0.091
-	-	4	-0.088	-0.345	6.6969 0.153
-	-	5	-0.396	-0.192	11.704 0.039
-	-	6	0.013	-0.207	11.709 0.069
-	-	7	-0.169	-0.119	12.733 0.079
-	-	8	-0.301	0.007	16.197 0.040
-	-	9	-0.035	-0.109	16.248 0.062
-	-	10	-0.056	-0.057	16.385 0.089
-	-	11	-0.118	-0.119	17.057 0.106
-	-	12	-0.017	-0.160	17.072 0.147

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: تم إجراء الاختبار باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews.13.

تظهر نتائج اختبار (Correlogram) عدم ارتباط ذاتي وجزئي بين باقي النموذج؛ حيث إن

جميع الأعمدة داخل مجال الثقة، ويؤكد ذلك قيمة الاحتمالية (Prob) للاختبار؛ حيث ظلت دوماً أكبر من المستوى (5%).

بـ- اختبار مضروب لاجرانج للارتباط بين البوافي (LM). ويستخدم للكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء في حالة وجود متغيرات تابعة بفترات إبطاء ضمن المتغيرات المستقلة، كما يأخذ بعين الاعتبار الخصائص العامة للارتباط الذاتي للبوافي.

جدول (10): اختبار (Breusch-Godfrey).

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

Null hypothesis: Homoskedasticity

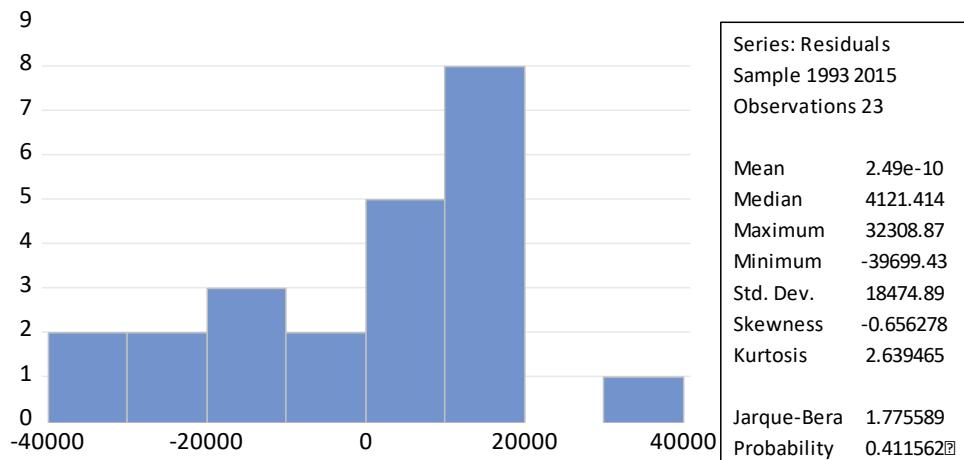
F-statistic	1.390376	Prob. F(9,13)	0.2854
Obs*R-squared	11.28066	Prob. Chi-Square(9)	0.2570
Scaled explained SS	2.954185	Prob. Chi-Square(9)	0.9661

- المصدر: تم إجراء الاختبار باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 13.

يتضح من الجدول (10) أن نتائج اختبار (LM-BG) تُشير إلى أن النموذج المستخدم لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البوافي، وتحكى ذلك القيمة الاحتمالية لـ (F) (Prob=0.28) للاختبار أكبر من (5%).

3- اختبار التوزيع الطبيعي للبوافي (Jarque-Bera). يستخدم اختبار (Jarque-Bera) للكشف عن توزيع البوافي في النموذج.

جدول (11) التوزيع الطبيعي لحد الخطاء العشوائي (Jarque-Bera)



المصدر: تم إجراء الاختبار باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 13.

يتضح من نتائج الجدول (11) أن البوافي في النموذج المستخدم تتوزع توزيعاً طبيعياً، كما تؤكد

ذلك القيمة الاحتمالية ($\text{Probability}=0.41$) لاختبار (Jarque-Bera) أكبر من (5%).

4- اختبار تباين حد الخطاء

إن من بين فرضيات نماذج الانحدار هو ثبات تباين حد الخطأ، ويعود اختلاف التباين إلى الحالة التي يكون فيها تباين حد الخطأ غير ثابت فيما بين قيم المتغيرات المستقلة، وهذا يعني أن تباين الخطاء يتغير مع تغيير قيم المتغيرات التفسيرية، وقد تم الكشف عن تباين حد الخطاء في النموذج المستخدم بواسطة اختبار آرش (ARCH-Test).

جدول (12): اختبار آرش (ARCH-Test)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	2.246909	Prob. F(2,18)	0.1346
Obs*R-squared	4.195383	Prob. Chi-Square(2)	0.1227

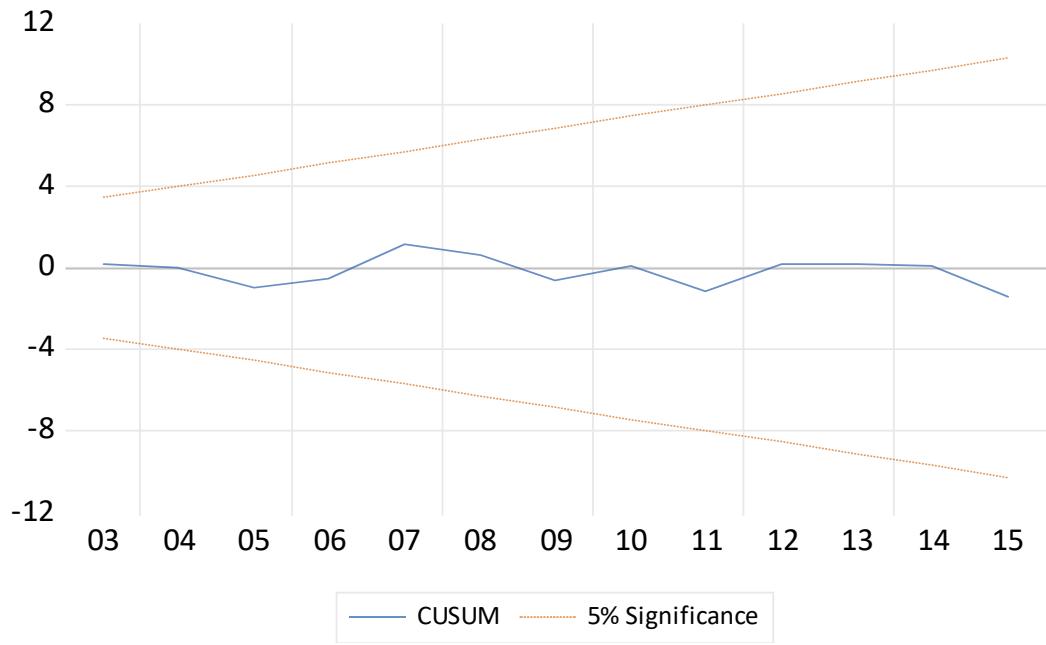
- المصدر: تم إجراء الاختبار باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews.13.

يتضح من الجدول (12) أن النموذج المستخدم لا يعاني من اختلاف تباين حد الخطاء؛ حيث إن إحصائية ARCH بلغت نحو (2.24)، وهي أصغر من القيمة الجدولية لإحصائية (χ^2) بمستوى معنوية (5%)، كما جاءت القيمة الاحتمالية ($\text{Probability}=0.135$) لاختبار (ARCH) أكبر من (5%).

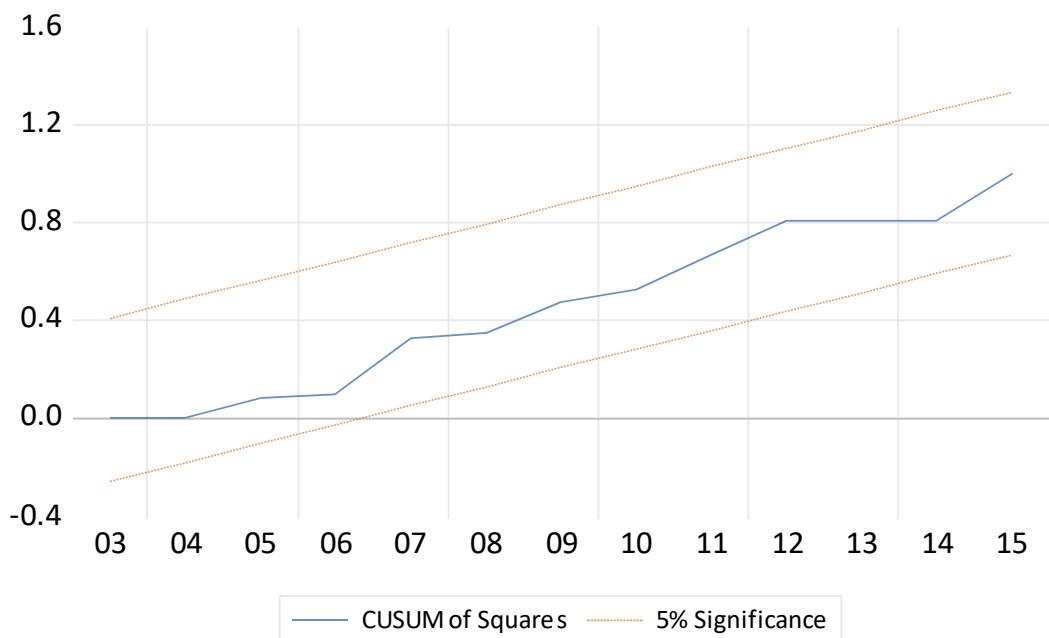
- اختبار استقرار النموذج (Stability Test) إن اختبار استقرار النموذج من أهم الاختبارات المصاحبة لمنهجية (ARDL)، وذلك للتأكد من خلو بيانات النموذج من أي تغيرات هيكلية فيها، ويتم اختبار النموذج وفقاً لاختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، وكذلك وفقاً لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)، وتحقق الاستقرار الهيكلي للنموذج المستخدم إذا وقع الشكل البياني للاختبارات داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5%).

ومن خلال الشكلين رقم (1,2) نجد أن الشكل البياني، يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5%)، مما يؤكّد الاستقرار الهيكلي للنموذج المستخدم.

الشكل رقم (1) اختبار استقرار النموذج (Stability Test)



المصدر: تم إجراء الاختبار باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews.13
الشكل البياني رقم(2) اختبار استقرار النموذج (Stability Test)



المصدر: تم إجراء الاختبار باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews.13.

الخاتمة

تسعى الدول إلى تنوع مصادر إيراداتها لتمويل الموازنة العامة، وتعتبر الضرائب أهم مصادرها ولها آثار على المكلفين بدفعها نتيجة العبء الذي يتولد عنها في اتخاذ قراراتهم الاستهلاكية أو الاستثمارية، كما تفرض الضرائب اجبارياً من قبل السلطة بدون مقابل بقوة القانون، ولها تأثير في النواحي الاقتصادية والاجتماعية.

تشكل فعالية النظام الضريبي إحدى اهتمامات القائمين على السياسة المالية والاقتصادية، لأن فعالية النظام الضريبي تعتبر من المؤشرات الأساسية لمعرفة مدى قدرة السياسة المالية على تحقيق أهدافها المالية والاقتصادية والاجتماعية.

نتائج الدراسة:

- شهدت الإيرادات العامة تزييناً كبيراً خلال الفترة (1990- 2015)، حيث ارتفعت من (906,23)

مليون ريال عام 1990 إلى (353,995) مليون ريال 2015 أي تضاعفت (42) مرة تقريباً خلال ستة وعشرون سنة، وكانت أكبر حصيلة للإيرادات العامة عام 2013 حيث بلغت (2,087,208) ثم انخفضت نتيجة الحرب.

- شكلت الإيرادات النفطية أهم الإيرادات العامة بنسبة تجاوزت (52%) خلال فترة الدراسة.

بينما شكلت الإيرادات الضريبية بنسبة (33%) في الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة، وكانت نسبة مساهمة الإيرادات الأخرى (15%) الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة.

- اتضح تذبذب الإيرادات الضريبية خلال فترة الدراسة، وقد يرجع السبب في ذلك إلى مشكلة في التقديرات عند إعداد الموازنة، وعدم تحصيل المتأخرات والتهرب الضريبي.

- من خلال اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية في الأجلين الطويل والقصير، بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

- بينت الاختبارات القياسية من خلال معامل التحديد (R^2) واختبار فيشر (F_{cal})، بوجود ارتباط قوي بين الإيرادات العامة والمتغيرات المفسرة، وأن النموذج معنوي مما يؤكّد تأثير المتغيرات التفسيرية كحزمة واحدة على المتغير التابع.

- بينت الدراسة القياسية بوجود علاقة معنوية وطردية في الأجل الطويل، بين الإيرادات العامة وكل من (الإيرادات النفطية، والإيرادات الضريبية).

- بينت الدراسة القياسية بوجود علاقة معنوية وطردية في الأجل القصير، بين النمو الاقتصادي وكل من بين الإيرادات العامة وكل من (الإيرادات النفطية، والإيرادات الضريبية).



توصيات الدراسة:

- ضرورة إصلاح السياسة الضريبية من خلال محاربة الفساد المالي والإداري، وصياغة نظام

ضريبي يراعي جميع المكلفين ومستقر، والعمل على تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة

بتحصيل الضريبة.

- يجب أتمته التحصيل الضريبي وتزويده المصلحة بالعناصر الكفؤة والمؤهلة.

- ضرورة إعادة هيكلة مصلحة الضرائب، بحيث تكون مصلحة الجمارك إحدى القطاعات.

- ضرورة محاربة التهرب الضريبي، وتحصيل المتأخرات.

- ضرورة إعادة النظر في موضوع التقديرات عند إعداد الموازنة بحيث يكون وفق الأسس

والمؤشرات الضريبية.



المراجع:

الكتب:

- 1- حامد عبد المجيد دراز، السياسة المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004 م.
 - 2- حسين العمر، مبادئ المالية العامة، مكتبة الفلاح، الكويت، 2002 م.
 - 3- عبد القادر محمد عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، بدون دار نشر، مكة المكرمة، 2004.
 - 4- عبد القادر محمد عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، بدون دار نشر، مكة المكرمة، 2004 م.
 - 5- محمد أحمد الافندى، مقدمة في الاقتصاد الجزئي، مركز الأمان للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن، 2008 م.
 - 6- ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية التطبيق، دار هومة، الجزائر، 2003 م.
 - 7- يونس أحمد البطريق، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2001 م.
- الرسائل العلمية والابحاث المحكمة والتقارير الرسمية:
- 1- سفيان دربال، سي محمد لخضر، النظام الضريبي الجزائري: الواقع والتحديات (دراسة تحليلية تقييمية)، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 8، العدد 1، الجزائر، 2023.
 - 2- صالح السالمي، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في اليمن خلال الفترة (1990-2018)- دراسة تطبيقية، اطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم، السودان، 2021 م.
 - 3- فاطمة الوالي، مصطفى بنشلاط، دراسة قياسية لفعالية النظام الضريبي في زيادة إيرادات الميزانية العامة خارج المحروقات في الجزائر للفترة (1990-2019)م، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة-المجلد 6، العدد 1، 2022 م.
 - 4- محمد الحراري، واقع النظام الضريبي والاصلاحات الضريبية في الجمهورية اليمنية، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 10 ، العدد 75، 2023 م.
 - 5- الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي أعداد مختلفة خلال الفترة (1990-2015).
 - 6- وزارة المالية، نشرة إحصائية مالية حكومة، إعداد مختلفة خلال الفترة (1990-2015).



المراجع الأجنبية:

- 1- U.S. Tax Foundation: The Rising Cost of Complying with the Federal Income Tax, Special Report No. 138, December 2005, Washington, DC.
- 2- Price Waterhouse Coopers (PWC), World Bank and IFC: Paying Taxes 2018 The global picture.